الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى: 2022/2027

الدورة العادية الثالثة: 2024-2025

محضر اجتماع
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
عـــــــدد 03

- **تاريخ الاجتماع:** 21 جانفي 2025

- **جدول الأعمال:**

  - مواصلة ضبط برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة.

- **الحضور:**

الحاضرون (7)/ المعتذرون (3)/ الغائبون (0)/ الحاضرون من غير أعضاء اللجنة (2)

افتتاح الجلسة: 15.00 **رفع الجلسة:** 16.30

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة، يوم الثلاثاء 21 جانفي 2025، لمواصلة ضبط برنامج عملها للفترة القادمة.

وناقش السادة النواب الإشكاليات التي تعرقل تطوير القطاع الفلاحي، وأشار السيد رئيس اللجنة إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة من قبل الحكومة للنهوض بهذا القطاع الذي تم تدميره من قبل الحكومات المتعاقبة باتباع سياسات التبعية التي وجب القطع معها لتحقيق السيادة الغذائية والسيادة على الثروة المائية.

وأكد عدد من النواب على استعداد اللجنة لتكون قوة اقتراح والعمل مع الجانب الحكومي من خلال تقديم الحلول والتصورات للنهوض بالقطاع الفلاحي وإكسابه متطلبات الاستدامة والقدرة على مواجهة تحديات هذه المرحلة خاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، مشدّدين على أنّ اللجنة لن تبقى مكتوفة الأيدي في صورة استمرار سياسات التبعية الغذائية وتصدير المياه وتهميش قطاع الصيد البحري.

وتمّ الاتفاق على البرنامج التالي:

1- الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول أزمة قطاع زيت الزيتون وتفشي عدد من الأوبئة الحيوانية والنباتية (العقد الجلدي، الحمى القلاعية، السل، داء الكلب، الحشرة القرمزية...) خلال الأسبوع القادم،
2- الاستماع إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول السياسة المائية في تونس،
3- عقد جلسة للنظر في مدى التقدم في الاجراءات الخاصة بالقطاع الفلاحي والمدرجة في قانوني المالية لسنتي 2024 و2025 وفي المشاريع الفلاحية الكبرى المبرمجة خلال هذه الفترة.
4- الاستماع إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وإلى ديوان الأراضي الدولية حول وضعية المركبات الفلاحية وحول مقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية عدد (2024/48).
5- عقد جلسة استماع إلى وزارات التشغيل والفلاحة والمالية وأملاك الدولة حول الإشكاليات التي تعرقل نشاط الشركات الأهلية في القطاع الفلاحي،
6- عقد جلسة استماع إلى وزارات الفلاحة والداخلية والدفاع حول مقاومة الصيد البحري العشوائي وحول عدم تطبيق الإجراءات المضمنة بالفصل 17 من قانون المالية لسنة 2024 والمتعلق

بتعزيز موارد صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري، وحول تأمين حياة البحارة والتغطية الاجتماعية للبحارة،

7- عقد جلسة استماع إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول منظومة الأعلاف.

كما قررت اللجنة توجيه مراسلات إلى كل من:

1- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتمكينها من جرد مفصل حول المركبات الفلاحية من حيث المساحات المستغلة والنفقات والمداخيل الخاصة بكل مركب.

2- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لمد اللجنة بجرد مفصل حول الأراضي الدولية الفلاحية والأراضي الاشتراكية.

وأكّد عدد من أعضاء اللجنة في ختام الأشغال أنّ السيادة الوطنية لا يمكن أن تتحقق إلا عبر السيادة الغذائية باعتبارها الركيزة الأولى، مجدّدين حرصهم على تقديم الحلول الجذرية التي تقطع مع سياسات التبعية والحلول الترقيعية، ومعتبرين أنّ حرب التحرير الوطني تبدأ بهذا القطاع وبتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

II- قرار اللجنة:

- الموافقة على رزنامة عمل اللجنة خلال الفترة القادمة.

رئيس اللجنة: بلال المشري **مقرر اللجنة: مريم الشريف**